

الدكتور/ سحنون عقبة

الرتبة العلمية: أستاذ محاضر أ

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة

البريد الإلكتروني: o.sahnoune@univ-emir.dz

الهاتف: (+)213.550.26.84.00

الطالبة/ بن مخلوف سهام

طالبة دكتوراه

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة

مداخلة بعنوان:

مؤسسات النظام المالي الإسلامي – تجارب الدول المتقدمة في تطبيقه

الملتقى الوطني الافتراضي حول:

النظام المالي الإسلامي: آليات التطبيق وفرص النجاح

يومي: 02 نوفمبر 2021

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف - ميلة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

أستاذ محاضر قسم "أ"

د. عقبة سحنون

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

طالبة دكتوراه

سهام مخلوف

محور المداخلة: طبيعة النظام المالي الإسلامي / التجارب الدولية في تطبيقه.

عنوان المداخلة: مؤسسات النظام المالي الإسلامي / تجارب الدول المتقدمة في تطبيقه.

رئيس الملتقى الوطني الافتراضي حول
النظام المالي الإسلامي، أليات التطبيق وفرص النجاح
د. غز الدين دراغو

مقدمة:

إن حدوث الأزمات الاقتصادية العالمية و بخاصة منها المالية بشكل متوالي أدى إلى انتقاد الاقتصاديين لأسس الاقتصاد التقليدي المتبع و كادوا أن يجمعوا على أن أصل الازمات الاقتصادية العالمية يكمن في طبيعة النظام المتبع وبخاصة طبيعة نظامه المالي، و صاحب هذا الانتقاد دعوات عالمية إلى تغيير هذا الأخير و البحث عن بدائل للخروج من هذه الازمات ... ومن هذه البدائل النظام المالي الإسلامي من خلال صيغته المتعددة و مؤسساته المختلفة.

إشكالية البحث: انطلاقا مما سبق يمكن تلخيص اشكالية البحث في السؤال الرئيسي التالي:

ما هي أهم الصيغ التي تقدمها مؤسسات النظام المالي الإسلامي كبديل عن النظام المالي التقليدي ؟

رئيس الملتقى الوطني الإفريقي حول
النظام المالي الإسلامي، ألبان التطبيق وفرص النجاح
د. عز الدين دراعو

تندرج ضمن هذه الإشكالية تساؤلات فرعية ندرجها كما يلي:

- ما مفهوم النظام المالي الإسلامي وما هي مكوناته؟
- ما هي مميزات التجارب الرائدة في تطبيق التمويل الإسلامي، وما هي أوجه التقاطع بينها؟

وللإجابة عن الإشكالية الرئيسية والإشكاليات الفرعية المفسرة لها، قمنا بتقسيم البحث إلى محورين أساسيين كالآتي:

أولا: ماهية النظام المالي الإسلامي:

- 1- مفهوم النظام المالي الإسلامي و التمويل الإسلامي.
- 2- أهداف النظام المالي الإسلامي.
- 3- مؤسسات النظام المالي الإسلامي و أهم صيغته.

ثانيا: تجارب بعض الدول المتقدمة في تطبيق التمويل الإسلامي:

1- تجربة ماليزيا.

2- تجربة بريطانيا.

خاتمة.

أولاً: ماهية النظام المالي الإسلامي.

سنستطرق في هذا المحور إلى ماهية النظام المالي الإسلامي من خلال تعريفه وذكر أهدافه ومؤسساته.

1_ مفهوم النظام المالي الإسلامي و التمويل الإسلامي.

1_1 مفهوم النظام المالي الإسلامي: سنقوم بتعريف النظام المالي عموماً ثم النظام المالي الإسلامي خصوصاً.

أ. تعريف النظام المالي : يعرف النظام المالي بأنه: "تجمع من الأسواق، والأفراد، والمؤسسات، والقوانين، والأنظمة، والتقنيات التي يتم من خلالها تداول الأسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى، وكذلك إنتاج وتوزيع الخدمات المالية، إضافة إلى تحديد معدلات الفائدة"¹ كما يعرف على أنه " هو مجموعة المؤسسات التي تضم المصارف والمصرف المركزي والمنظمات الدولية التي تضبط عملها وتشرف عليها وتسهل عملها من خلال الربط بين المودعين والمقرضين من جهة، والمستثمرين والأصول المالية من جهة أخرى".²

كما يعرف أيضاً أنه " مجموع الاجراءات و المبادئ و القواعد التي تسعى من خلالها إلى تحقيق التوازن ما بين الحاجة إلى الأموال ومقدار المتاح منها، وذلك لتحقيق أهداف منها التخصيص الكفء للموارد المالية".

ب. تعريف النظام المالي الإسلامي: يعرف على أنه " مجموعة المبادئ والأصول الاقتصادية التي وردت في القرآن والسنة والتي تعالج الإيرادات العامة وإنفاقها، والموازنة بينها ، وتوجيهها لتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية".³

¹ أحمد طه العجلوني، النظام المالي الإسلامي المعاصر: الإطار النظري وإمكانية التطبيق العملي ، دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 37، العدد 2، 2010، ص 274.

² سامي بن إبراهيم السويلم، الأزمة المالية العالمية: رؤية إسلامية، الملتقى الدولي الثالث حول: إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات: الآفاق والتحديات، جامعة الشلف، 25-26/11/2008، ص 19.

³ : العربي مجيدي، محاضرات المالية العامة الإسلامية السنة الثانية علوم إسلامية، جامعة المسيلة، ص 3.

1_2 مفهوم التمويل الإسلامي: التمويل في نظام الاقتصاد الوضعي هو حصول الأفراد والشركات على الأموال (السيولة النقدية) من مصادر التمويل المختلفة لسد احتياجاتهم من السيولة النقدية. وذلك عند حدوث العجز، قد يكون المستفيد من التمويل أفراداً أو شركات، أو حكومات (المالية العامة)، أو منظمات ومؤسسات ربحية أو غير ربحية أما عن معناه في النظام المالي الإسلامي فهو "تقديم ثروة، عينية أو نقدية، بقصد الاسترباح من مالها للشخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية"⁴ أو "تقديم الأموال العينية أو النقدية ممن يملكها أو موكل إليه (البنك الإسلامي) إلى فرد أو شركة (العميل) ليتصرف فيها ضمن أحكام ومضوابط الشريعة الإسلامية وذلك لهدف تحقيق عائد مباح شرعاً بموجب عقود لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، مثل التمويل بالمضاربة والتمويل بالمشاركة، وبيع المراجعة وبيع السلم وبيع الاستصناع"⁵

وعموماً يمكن القول أن التمويل الإسلامي هو تقديم الأموال العينية أو النقدية للأفراد أو الشركات أو مختلف الجهات مقابل تحقيق عائد لا يتعارض و أحكام و مبادئ الشريعة و يكون ذلك عن طريق الصيغ المعروفة. ويمكن توضيح أهم أوجه التشابه و الاختلاف بين التمويل التقليدي و التمويل الإسلامي في الجدول أدناه.

رئيس الملتقى الوطني الافتراضي حول
النظام المالي الإسلامي، البناء التطبيقي وفرض النجاح
د. عز الدين دراعو

⁴ منذر قحف، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي (تحليل فقهي واقتصادي)، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، الطبعة الثالثة، 2004، ص 11 .

⁵ أحمد شعبان محمد علي، البنوك الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية- مصر، الطبعة الأولى، 2010، ص 125.

الشكل 1: جدول يوضح أهم أوجه التشابه و الاختلاف بين التمويل الإسلامي و نظيره التجاري.

التمويل التجاري	التمويل الإسلامي	
لا ترتبط الزيادة التي يحصل عليها الممول في التمويل الربوي بالنتيجة الربحية للمشروع ولا بحصة المستفيد من التمويل. يمكن تمويل أنواع من الاستعمالات في التمويل الربوي. لا يتحمل الممول أية خسارة، أي أن المستفيد ضامن لما في يده. تتحول ملكية المال المقرض إلى المقرض. لا يشترط أن يكون للعمل تأثير في إثماء المال الممول حتى أنه ينطبق على الدين في الذمة، وهو لا ينمو وهدولا بالعمل. التمويل يكون في الغالب نقديا فقط في الأجل القصير ويكون بالأصول الثابتة في الأجل الطويل.	يشترك الطرفان في الربح قلّ أو كثر حسب اتفاقهما في التمويل الإسلامي. ينحصر التمويل الإسلامي بالأعمال الاستثمارية المتوقعة ربحها. تقع الخسارة على رب المال في التمويل الإسلامي. يستمر ملك المال الممول لملكه في التمويل الإسلامي. لا بد في التمويل الإسلامي من أن يكون للعمل تأثير في إثماء المال الممول. يمكن أن يكون التمويل بالنقود أو بالأصول الثابتة أو بالأصول المتداولة.	أوجه الاختلاف
تقييد المستفيد من التمويل بنوع الاستثمار الذي يريده رب المال، ويتم هذا في التمويل الإسلامي إما بتملك الأصول الثابتة أو المتداولة ووضعها كأعيان تحت تصرف الطرف العامل أو اشتراط نوع الاستثمار في العقد، كما يتم التقييد في العقد في التمويل الربوي. قصد الاسترباح: ففي كل من التمويل الإسلامي والتمويل الربوي تنحصر رغبة صاحب المال في الاسترباح بماله عن طريق الغير. حصر القرار الاستثماري بالمستحدث وهو الطرف العامل في التمويل الشرعي والمستفيد من القرض في التمويل الربوي.		أوجه التشاب

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على: أحمد شعبان محمد علي، مرجع سبق ذكره.

رئيس المنتدى الوطني الإقتصادي حول
النظام المالي الإسلامي، ألبان النطيق وأحمد النجاشي
د. غنم الدين دراعو

2 أهداف النظام المالي الإسلامي:

تتمثل الأهداف الرئيسية التي يسعى النظام المالي الإسلامي لتحقيقها في الآتي:

- تحقيق منهج الله في جميع المعاملات المالية واسقاط الفائدة الربوية من كل عملياتها أخذاً وعطاء.
- تلبية طلبات فئة من المجتمع ترفض التعامل مع البنوك التقليدية وتلبية جميع حاجات هذه الفئة من المعاملات البنكية وفق ما يتماشى والشرعية الإسلامية.
- تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال:
 - جذب رؤوس الأموال والعمل على توظيفه بشكل فعال وفق الشريعة الإسلامية.
 - تشجيع الأفراد على إنشاء مشاريع استثمارية تنموية في قطاعات إنتاجية مختلفة.
 - تحقيق الانتشار الجغرافي والعمل على زيادة المتعاملين مع البنوك الإسلامية.
 - القيام بمشاريع استثمارية حقيقية تحقق قيمة مضافة مما يضمن النمو الاقتصادي.
 - تأسيس وبناء اقتصادات إنتاج حقيقية تقود عملية التنمية⁶.
- تحقيق التكافل الاجتماعي وذلك من خلال:
 - عدم استغلال البشر لبعضهم البعض أو أن ينتهز أحدهم حاجة الآخر ليدخل معه في عملية الربا.
 - رعاية متطلبات ومصالح المجتمع من خلال الصدق في المعاملات واجتناب الغش والتدليس.
 - جعل الاقتراض لمساعدة المحتاجين دون زيادة على رأس المال بتقاسم قروض حسنة وخدمة جمع وتوزيع الزكاة.
 - المحافظة على القيم و الأخلاق الإسلامية لضمان حياة طيبة كريمة للأمة المسلمة.
 - تحكيم مبدأ احتياجات المجتمع ومصلحة الجماعة قبل النظر إلى العائد الذي يعود على الفرد⁷.

⁶ فاطمة الزهراء عراب، فتحة علالي، التمويل الإسلامي كبديل لتمويل التنمية في ظل الأزمة المالية العالمية، ملتقى دولي

حول: متطلبات التنمية في أعقاب إفراوات الأزمة المالية العالمية، جامعة بشار، يومي 28-29: أبريل، 2010، ص3.

⁷ خاطر سعدية، التمويل الإسلامي ومدى فعاليته في معالجة الأزمة المالية العالمية 2008، مرجع سبق ذكره، ص 58.

- تصحيح وظيفة النقود في المجتمع كمصدر للدورة الإنتاجية واستمرارية دورة الحياة وليس أن تكون النقود سلعة بحد ذاتها أو كيان مستقل ينمو في معزل عن المجتمع.
- تنمية المال بالاعتماد على العمل وعدم حبسه عن التداول لأنه يؤدي إلى حبس المنفعة عن الناس.
- تحمل المخاطر والمساهمة في وضع حلول للمشاريع المتعثرة لأنه شريك في المشروع.
- توفير أنواع من التمويل التي تقدم للشركات الكبرى وهذا ما يساهم في توفير فرص العمل للأفراد أو توفير رأس مال صغير للأفراد لإنشاء مشاريع صغيرة تفيد المجتمع.
- توفير صيغ التمويل القادرة على تعبئة الموارد و توجيهها للأغراض التنموية.

3 مؤسسات النظام المالي الإسلامي:

تتنوع مؤسسات النظام المالي الإسلامي وتعدد؛ فمنها المصارف و شركات التأمين و الأسواق المالية الإسلامية وتعتبر نظاما تمويليا بديلا يختلف جذرياً عن نظام التمويل التقليدي (البنوك و شركات التأمين و الأسواق المالية التقليدية) الذي فشل - من خلال طول تجربته- في حل إشكالية تمويل المؤسسات والحد من الأزمات المالية وتبعاتها الاقتصادية المعقدة والمتكررة.

3_1 البنوك (المصارف) الإسلامية: تعتبر البنوك الإسلامية أهم وأشهر مؤسسات التمويل في نظام التمويل الإسلامي ذلك لأنها بنوك تنمية حقيقية توظيفية تعتمد على المشاركة الفعلية في توجيه النشاط الممول والرقابة لا على عمليات نقدية تحصل منها على عائد محدد.

وتعرف على أنها " البنوك أو المؤسسات المالية التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً"⁸ فهي أجهزة مالية تستهدف التنمية وتعمل في إطار الشريعة الإسلامية، وتلتزم بكل القيم الأخلاقية وتسعى إلى تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع.

د. عزالدين دراعوي
رئيس المنتدى الوطني للإفترض حول
النظام المالي الإسلامي، البناء التطبيقي وفرض النجاح

⁸ فليح حسن خلف، البنوك الإسلامية، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إردن- الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص9.

3_2 شركات التأمين التكافلي: التأمين هو أحد الوسائل الحديثة الكبرى المهمة الداخلة في منظومة التنظيم الاقتصادي والمالي، فله دوره المتعظم في التطور الصناعي ، والزراعي ، والتجاري ، وسائر الأنشطة الاقتصادية ، بل لقد أصبحت صناعة التأمين تضاهي إن لم تفق العمل المصرفي و تعتبر شركات التأمين الإسلامي مصدرا مهما من مصادر التمويل، وذلك من خلال الدور المهم الذي تلعبه في توفير خدمات تتوافق مع أحكام الشريعة.

وتعرف شركة التأمين الإسلامي على أنها " اشتراك مجموعة من الناس بمبالغ بغير قصد الربح على جهة التبرع تخصص لتعويض من يصيبهم الضرر منهم ، وإذا عجزت الأقساط عن التعويض دفع الأعضاء أقساطاً إضافية لتغطية العجز ، وإن زادت فللأعضاء حق استرداد الزيادة، وهو تأمين تعاوني لأن غايته التعاون في دفع الأخطار وليس الربح والكسب المادي ⁹ .

كما يسمى "بالتأمين التبادلي لأن الأعضاء المشتركين مؤمنون ومؤمن لهم في آن واحد، فليس بينهم وسيط، أو مساهمون يتقاضون أرباحاً على أسهمهم" ¹⁰ .

3_3 الأسواق المالية الإسلامية: تعتبر الأسواق المالية الإسلامية قاعدة رئيسية للنمو الاقتصادي المعاصر في عدد من البلدان الإسلامية المعاصرة، و هذا ساعد على طرح أوراق مالية خاصة بها لتغطية احتياجات التمويل طويل الأجل من جهة، وتحقيق هدف التكامل المالي بين الدول الإسلامية من جهة أخرى، وكل ذلك من أجل تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في هذه المجتمعات ¹¹ . وتعرف على

رئيس المجلس الوطني الإقتصادي
النظام المالي الإسلامي، البيان التطبيقي وفهرم النجاح
د. عز الدين دراغو

⁹ عجيل جاسم النشمي، إعادة التأمين الإسلامي: الحلول والعقبات، مؤتمر وثاق الأول للتأمين التكافلي، الكويت، يومي 19-20، فيفري: 2006، ص4.

¹⁰ صالح بن حميد، التأمين التعاوني الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 50.

¹¹ جمال لعامرة، حدة راييس، تحديات السوق المالي الإسلامي، ملتقى دولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات - دراسة حالة الجزائر والدول النامية-، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 21-22: نوفمبر 2006، ص2.

أنها "سوق متفقة ومراعية لأحكام الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بالمبادئ وبنوعية المتعاملين في السوق والأدوات المالية المتداولة فيه وأساليب التعامل في إطاره"¹² ومن أسس هذه الأسواق:

• توجيه الاستثمارات نحو المشروعات الضرورية ذات المنفعة العامة والتي تحقق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

• يجب أن تكون المعاملات صادقة وشفافة وتقدم البيانات والمعلومات الصحيحة حول العقود والصفقات والظروف المختلفة للسوق المالي.

• الوفاء بالعهود والعقود وتداول الأوراق المالية الإسلامية التي تسمح بها الأسواق المالية الإسلامية.

• حرية التعاقد ووجوب الرضا بين طرفي التعاقد وتجنب الضرر الذي قد يصيب أطرافاً أخرى غير طرفي التعاقد¹³.

رئيس الملتقى الوطني الإفتراضي حول
النظام المالي الإسلامي، أليات التطبيق وفرض النجاح
د. عز الدين دراوي

ثانياً: صيغ التمويل الإسلامي.

تقوم مؤسسات التمويل الإسلامي و في مقدمتها المصارف الإسلامية بتقديم صيغ متنوعة وأساليب متعددة للتمويل يمكن حصرها إجمالاً في خمس أساليب هي:

1_ أسلوب التمويل التشاركي: ويحتوي هذا النوع من أساليب التمويل على كل من المشاركة والمضاربة وهي أساليب قائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة حسب الاتفاق بين أطراف العملية الاستثمارية.

أ. المشاركة: هي تعاقد بين اثنين أو أكثر على العمل للكسب بواسطة الأموال أو الأعمال أو الوجهة، ليكون الغنم بالغرم بينهم حسب الاتفاق¹⁴، وتتنوع المشاركة حسب التقسيم المستخدم: المشاركة

¹² حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية أدائها المالي في سوق الأوراق المالية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، 2011، ص 125.

¹³ عبد القادر بودي، زهراء صادق، الأسواق المالية الإسلامية كنموذج لحماية الاقتصاد من الأزمات، مرجع سبق ذكره، ص 8.

¹⁴ محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان- الأردن، الطبعة الثانية، 2000، ص 165.

الجارية، المشاركة الاستثمارية، المشاركة المستمرة، المشاركة المنتهية، المشاركة الثابتة، المشاركة المتناقصة، المشاركة في الاستيراد، المشاركة في التصدير.

ب. المضاربة: تعتبر المضاربة صيغة يتم بموجبها المزج والتأليف بين عنصرين من عناصر الإنتاج وهما: رأس المال والعمل، والتنظيم في عملية استثمارية تضمن تحقيق مصلحة متوازنة لأصحاب رأس المال وللعمال المضاربين¹⁵. وتتخذ المضاربة عدة أنواع منها: مضاربة مطلقة، مضاربة مقيّدة، مضاربة مؤقتة، مضاربة مستمرة، مضاربة ثنائية، مضاربة مركبة.

من خلال تعريف المضاربة و المشاركة و بالرجوع إلى خصائص التمويل الإسلامي يلاحظ أن آلية المشاركة والمضاربة في المصارف الإسلامية من حيث المبدأ، تختلف عن آلية سعر الفائدة في المصارف التقليدية، ذلك من خلال القدرة على توزيع الموارد النقدية، تبعاً لمعدلات العوائد المتوقعة وتعتمد هذه النتيجة على كفاءة التمويل الإسلامي، من حيث اعتماده على مبدأ المشاركة بالربح والخسارة واستخدام الموارد النقدية الاستخدام الأمثل، كما يعمل هذا الأسلوب من التمويل على تحقيق العدالة في توزيع الدخل بين أصحاب الأموال والمستثمرين، دون تمييز أصحاب رؤوس الأموال على حساب فئة العاملين والمستثمرين، كما هو الحال في ظل أسلوب التمويل الربوي، بتشجيع تعبئة المدخرات (الادخار) التي تعيد توظيفها فيما بعد في الأنشطة الاستثمارية المختلفة (الاستثمار)، كما تسهم في توفير عرض من السلع والخدمات المنتجة عن طريقها وهو ما يؤدي إلى الحد من حالات التضخم (ارتفاع الأسعار).

2_ أسلوب التمويل القائم على المديونية: ويشمل بيع المراجحة، بيع السلم، الاستصناع و التأجير.

أ. بيع المراجحة: هي شراء وإعادة بيع عقد يشترى فيه أحد البنوك أصلاً ملموساً بناءً على طلب عملية من مورد ومع تحديد سعر إعادة البيع على أساس التكلفة مضافاً إليها الربح الإجمالي. أو "هي أحد صور بيوع الأمانة المعرفة في الشريعة الإسلامية، ويتم بالاتفاق بين البائع والمشتري على ثمن

النظام المالي الإسلامي، آليات التطبيق وفرض النجاح
د. غفر الدين دراعو

¹⁵ فتيحة ونوغي، أساليب تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الإسلامي، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جامعة سطيف، 25-28 ماي، 2003، ص 9.

السلعة مع الأخذ بالاعتبار ثمنها الأصلي الذي اشتراه البائع أي أنه يبيع يمثل الثمن الأول مع زيادة الربح¹⁶.

ب. **بيع السلم:** هو عقد من عقود الاستثمار وصيغة من صيغ التمويل، السلم عقد موصوف في الذمة مؤجل بثمن مقبوض في المجلس وصورته أن يتعاقد الطرفان على شراء شيء ويدفع المشتري الثمن على أن يسلمه البائع بعد أجل معين¹⁷.

ج. **الاستصناع:** هو عقد من عقود الاستثمار وصيغة من صيغ التمويل يتم بموجبها صنع السلع بأوصاف معلومة، بمواد من عند الصانع، على أساس أن يدفع المستصنع مبلغاً معيناً سواء عند بداية العقد أو خلال فترات متفاوتة أثناء أداء الصانع للعمل المتفق عليه بينهما، وذلك حسباً للاتفاق الموجود في العقد.

د. **التأجير:** يركز التأجير على بيع المنفعة، فالممول يقوم بشراء الأصول والمعدات والأجهزة المطلوبة من المستأجر لمدة محددة مقابل إيجار دوري، ويتخذ هذا الأسلوب عدة أنواع منها: الشراء من البائع والتأجير له، التأجير المباشر، الإيجار المنتهي بالتمليك¹⁸.

من خلال هذه الأساليب يمكن تطوير النشاط الاستثماري خاصة منه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تنشيط حركة التصدير والاستيراد، كما يمكن استخدامها مع الشركات والمنشآت التي تحتاج إلى تمويل رأس المال العامل (مواد خام، مصروفات تشغيلية) سواء قامت بإنتاج المنتج النهائي (الاستخدام النهائي)، أو منتجات وسيطة تستخدم كمكونات لمنتجات أخرى، كذلك فهي إحدى الأساليب التي يستخدمها المصرف الإسلامي في الحصول على السلع موضوع تجارته، كما يستخدمه في بيع ما تنتجه شركاته ومؤسساته، وقد تبين في الواقع العملي أن العديد من المصارف الإسلامية تطبق

د. عز الدين دراغو
رئيس الملتقى الإسلامي للإفراض حول
الواقع المالي الإسلامي. أبحاث التطبيق وفرض النجاح

¹⁶ فلاح حسن عداوي الحسين، مؤيد عبد الرحمن، عبد الله الدوري، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان، ص 200.

¹⁷ جمال عطية، الجوانب القانونية لتطبيق عقد المراجعة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز (الاقتصاد الإسلامي)، العدد 2، 1990، ص 155.

¹⁸ صالح صالح، عبد الحميد غربي، الكفاءة الاستخدامية للتمويل الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 7.

هذه الصيغة في تمويل العديد من الشركات الصناعية والإنشائية عن طريق بيع الوحدات قبل إنشائها وتسليمها بعد الانتهاء منها¹⁹.

3_ أسلوب التمويل الزراعي: ويشمل هذا النوع من التمويل المزارعة و المغارسة و المساقاة.

أ. المزارعة: تساهم صيغة التمويل بالمزارعة في تأمين الوسائل اللازمة للاستثمار الزراعي و يقصد بها "تقديم عنصر الأرض إلى العامل الزراعي على أن يكون الإنتاج بينهما، فالمالك يقدم الأرض والبذور ويقوم الثاني بالعمل والإنتاج على أن يتفق على نسبة لكل واحد منهما"²⁰.

ب. المغارسة: تؤدي صيغة التمويل بالمغارسة إلى تنمية الثروة النباتية من خلال إتاحة فرصة إنشاء مشروعات زراعية من خلال تقديم الأرض والأشجار للعامل الزراعي الذي يقوم بدوره بغرسها وتنميتها ويقصد بالمغارسة "تقديم الأرض المحددة لمالك معين إلى طرف ثانٍ ليقوم بغرسها بأشجار معينة حسب الاتفاق المبرم بينهما، ويكون الشجر والإنتاج بينهما"²¹.

ج. المساقاة: تقوم صيغة المساقاة على الاتفاق بين طرفين حيث يقوم أحدهما بمهمة سقي مزارع الطرف الآخر في الاتفاق، وهي من عقود المشاركات في القطاع الزراعي ويقصد بها "تقديم الثروة النباتية (الزروع والأشجار المثمرة) المحددة لمالك معين إلى عامل ليقوم باستغلالها وتنميتها(الري أو السقي والرعاية) على أساس أن يوزع الناتج في الثمار بينهما بحصة نسبة متفق عليها"²².

الملاحظ أن أسلوب التمويل الزراعي يسمح بالاستثمار في مشروعات حقيقية إنتاجية (المزارعة، المغارسة، المساقاة)، وفيها يتم منح التمويل الإسلامي ~~في شكل إعارة~~ من الجدوى الاستثمارية للمشروع

النظام المالي الإسلامي، آليات التطبيق وفرص النجاح
د. عز الدين دراوي

¹⁹ قدي عبد المجيد، عصام بوزيد، التمويل الإسلامي في الاقتصاد، المفهوم والمبادئ، مداخلة في الملتقى الدولي حول: الأزمة المالية الراهنة والبدايل المالية والمصرفية للنظام المصرفي الإسلامي أمودجا، المركز الجامعي خميس مليانة 5-6 ماي، 2009 ص 3.

²⁰ أحمد سفر، المصارف الإسلامية العمليات، إدارة المخاطر، والعلاقة مع المصارف المركزية والتقليدية، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 2005، ص 179.

²¹ صالح صالح، عبد الحليم غربي، الكفاءة الاستخدامية للتمويل الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 7.

²² صالح صالح المرجع نفسه، ص 7.

بحيث يتم منح التمويل للمشروعات ذات الجدوى الأعلى التي تحقق ارتفاعاً في الإنتاج والأرباح، ولا شك أن تلك المشروعات تكون هي الأكثر إضافة إلى التنمية الاقتصادية.

4_ أسلوب التمويل التكافلي و التضامني: ويشمل التمويل الزكوي و الوقفي.

أ. التمويل الزكوي: تلعب الزكاة الدور الكبير في إنعاش النشاط الاقتصادي و الاجتماعي إذا ما طبقت وفق ما شرعت له، و يقصد بالزكاة إخراج مال معلوم من مال معلوم في زمن معلوم إلى جهة معلومة وهي "واجبة على كل مسلم كان مالكا النصاب من الأموال التي تجب فيها الزكاة وهي النقود والذهب والفضة و العقار والجواهر متى تجاوزت القدر المعقول، وعروض التجارة والبهائم من الإبل والبقر والغنم والزروع والثمار والمعادن"²³.

ب. التمويل الوقفي: يقصد بالوقف "إخراج الشيء من تصرف صاحبه وتخصيص منافعه للموقوف عليهم، ويسمى عند البعض بالحبس"²⁴، وهو يلعب دوراً هاماً في استثمار الأموال من أجل توليد دخل نقدي مرتفع بقدر الإمكان هذا ما يسمح لمؤسسة الأوقاف في تقديم خدماتها للمجتمع، كما يقوم بتحويل جزء من الدخل الفردي في صورة إنفاق استثماري اجتماعي يقلل من دور الدولة المالي في تغطية مختلف النشاطات العامة كالصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية للمواطنين محدودي الدخل، وتشجيع دور العلم وأماكن العبادة وغيرها²⁵.

ويظهر من خلال هاذين الأسلوبين وأساليب تكافلية تضامنية أخرى (كالصدقات...) أهمية التمويل الإسلامي في التشغيل والحد من البطالة و ذلك من خلال التمويل لأصحاب المهن من ذوي المهارات والحرف -والذين هم في الغالب من فئة الفقراء- يمكن تحويلهم إلى أصحاب مشروعات، وهذا يزيد من

²³ عبد الله بن عبد المحسن الطريقي، الاقتصاد الإسلامي: أسس ومبادئ وأهداف، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الحادية عشرة، 2009، ص 42.

²⁴ منذر قحف، السياسة الاقتصادية في إطار النظام الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، الطبعة الأولى، 1997، ص 419.

²⁵ أنظر: فليح حسن خلف، البنوك الإسلامية، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد- الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 96.

الإنتاج والدخل وبشكل عادل ويمكن توجيه التمويل نحو الإنتاج للفقراء من خلال تخصيص نسبة محددة من التمويل لهم، وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بهم.

ثانيا: تجارب بعض الدول المتقدمة في تطبيق التمويل الإسلامي.

تعتبر ماليزيا و بريطانيا من الدول الرائدة في مجال التمويل الإسلامي، إذ تعد ماليزيا أكثر الدول نشاطا في خلق وتعزيز سوق حيوية للصكوك الإسلامية، كما تهيمن على سوق إصدارات الصكوك بحوالي ثلثي إصدارات العالم و بريطانيا هي الأخرى من الدول غير الإسلامية التي أبدت اهتمامها بهذا المجال.

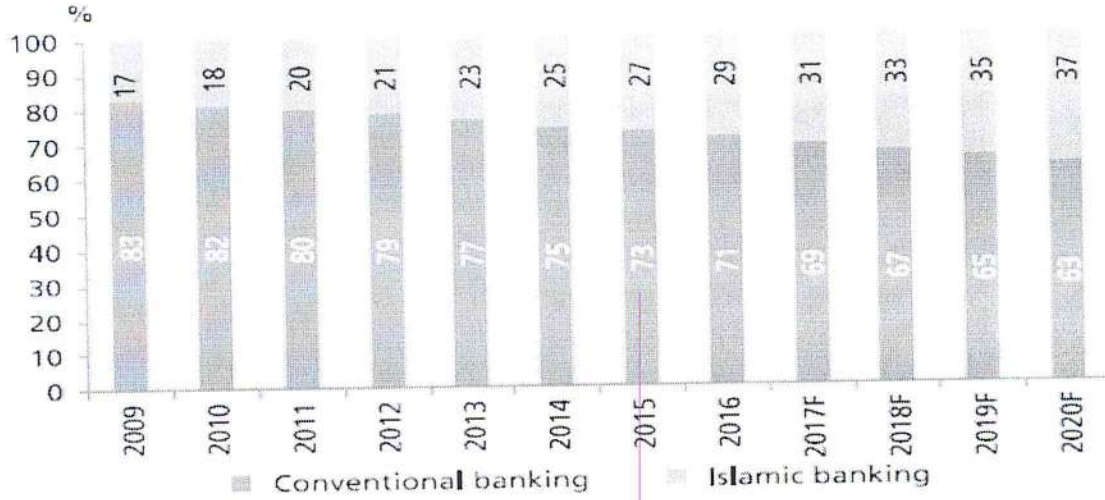
1_ تجربة ماليزيا: تعتبر ماليزيا من أوائل الدول التي بدأت مشروع المالية الإسلامية و بالتحديد في عام 1983 ساعدها في ذلك الرغبة السياسية أو الدعم الحكومي و مختلف الأطراف الفاعلة كمنظمة أسواق رأس المال بالبلاد، والهيئات الحكومية، والقطاع الخاص،²⁶ إذ أن الحكومة الماليزية دعمت النظام المالي الإسلامي دعماً كاملاً في مختلف مجالاته المالية والسياسية والقانونية، حيث أنها تعتبر أول دولة اعترفت بحكومتها بالنظام المالي الإسلامي على مستوى العالم، وعدلت قوانينها وسياساتها بما يتماشى ومتطلبات التمويل الإسلامي وأنشأت مؤسسات حكومية تدعم هذا النظام وتدعم تطوره وانتشاره، حيث تشهد المنظومة الحالية ازدهاراً وقد بلغ إجمالي الأصول المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ما يقارب 2 تريليون دولار أمريكي . ويعتمد التمويل الإسلامي في ماليزيا على استخدام صيغ مختلفة في المعاملات مثل المراجعة الاستصناع، الإجارة ، المضاربة ، المشاركة، الوكالة، الكفالة وغيرها، إذ أن البنوك الإسلامية في ماليزيا تقدم اليوم أكثر من 50 منتجا وخدمة، أشهرها المراجعة، تمويل رأس المال العامل بين البنوك الإسلامية، سوق المال وتوريق الأصول كبطاقات الائتمان الإسلامية والتمويل الإسلامي والإجارة الثابتة التمويل و المشاركة والمشاركة المتناقصة التمويل، التمويل عن طريق المضاربة والمشتقات والمنتجات المركبة وغيرها من المنتجات الأخرى التي تم إدخالها حديثاً²⁷، والشكل الموالي يوضح تطور الأصول في البنوك الإسلامية الماليزية (%).

النظام المالي الإسلامي: أليات التطبيق وفرض النجاح
د. عمر الدين دراعسو

²⁶ يونس صوالحي، لقاء خاص حول الصيرفة الإسلامية في الجزائر، قناة القرآن الكريم الجزائرية، يوم: 2019/02/05

²⁷ أحمد حافظ عبد العزيز، مدونة البنك الدولي على تويتر، 2019/5/22.

(الشكل 1): يوضح تطور الأصول في البنوك الإسلامية المالية (%)



Source : rapports annuels, BNM, DBS Bank.

يتضح من خلال الشكل 1 تطور التمويل الإسلامي تطوراً مستمراً خلال سنوات 2009 إلى 2019، حيث وصلت نسبة التمويل الإسلامي من التمويل الإجمالي حوالي 31 %.

2_ تجربة بريطانيا: تعود تجربة التمويل الإسلامي في السوق المالية البريطانية إلى أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن الماضي وذلك بالسماح لعدة شركات استثمار إسلامية بالعمل من خلال مكاتب أو نوافذ في مدينة لندن ومع حلول عام 1997 عرف السوق البريطاني تطوراً من نوع آخر²⁸ تمثل في قيام المصرف المتحد الاهلي الكويتي (UAB) بإنشاء وحدة تابعة له عرفت بالمنزل (Manzil) لتقديم تمويلات للحالية المسلمة لشراء المنازل من خلال برنامجي المراجعة و الإجارة، ثم تبعه في ذلك مصرف (HSBC) عام 2003، ثم السماح عام 2004 بإنشاء أول مصرف تجزئة إسلامي، وكذا بنك لندن و الشرق الأوسط، و بنك غيت هاوز و بيت التمويل الأوروبي، و شركة السلام للتأمين الحلال²⁹.

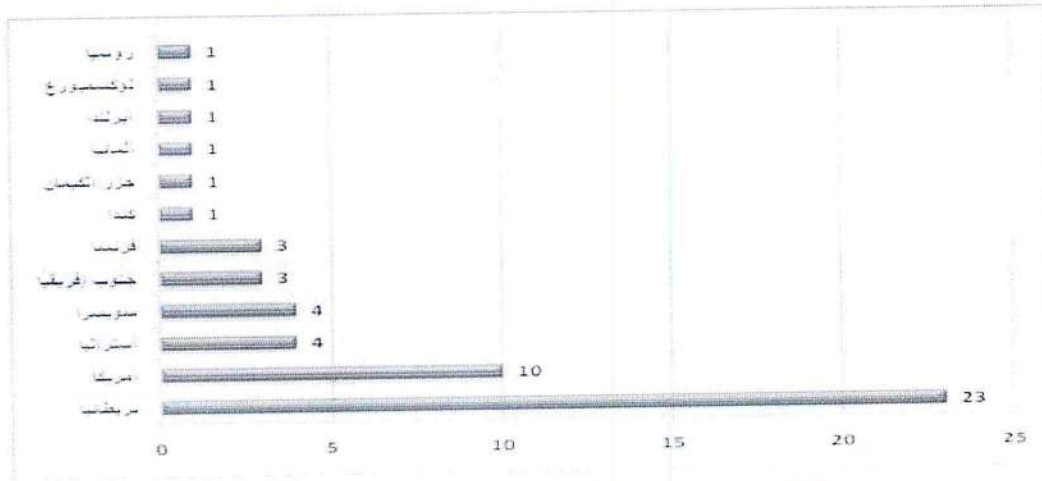
رئيس الملتقى الوطني الافتراضي حول
النظام المالي الإسلامي، البيان التطبيقي وقرعة النجاح
د. عز الدين دراعو

²⁸ أحمد مهدي بالوافي، عبد القادر حسين شاشين، التمويل الإسلامي في بريطانيا _ الفرص و التحديات _، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب - مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، العدد 3، جدة، المملكة العربية السعودية، 2011 _ 1432، ص 14.

²⁹ "Islamic Finance 2010", p.3. (IFSL 2010)

ويبلغ عدد المؤسسات التمويلية الإسلامية المصريح لها بتقديم خدمات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ستة مؤسسات (خمسة مصارف و شركة تكافل واحدة)، أما المؤسسات التقليدية التي تقدم خدمات تمويلية متوافقة مع الشريعة فيقدر عددها بسبعة عشر مؤسسة، حيث يبلغ حجم صافي الأصول 728 مليون دولار. وتعتبر المملكة المتحدة أول دولة غربية تصدر صكوكا ذات سيادة، وفي عام 2014 باعت الحكومة البريطانية³⁰ 200 مليون جنيه إسترليني من الصكوك المستحقة في 2019 للمستثمرين المقيمين في المملكة المتحدة وفي المراكز العالمية الرئيسية للتمويل الإسلامي، ومن جهة أخرى فإن الجامعات البريطانية و المعاهد المتخصصة و مدارس تعليم اللغة تجتذب اعدادا هائلة من الدارسين المسلمين و خاصة من الدول الآسيوية و دول الخليج. و بهذا تحتل بريطانيا الصدارة ضمن الدول غير العربية و الإسلامية في هذا المجال، و الشكل المقابل يوضح عدد المؤسسات والنوافذ التمويلية الإسلامية في بريطانيا مقارنة ببعض الدول الغربية.

(الشكل 2): يوضح عدد المؤسسات والنوافذ التمويلية الإسلامية في بريطانيا مقارنة ببعض الدول الغربية.



المصدر: IFSL, Islamic Finance, 2010, p.3 Raza, M.F., "The European

Opportunity" p. 44. City & UK, Islamic Finance, May 2011, p.5.

عن أحمد مهدي بالوافي، ص 19.³¹ النظام المالي الإسلامي، آليات التطبيق وفرص النجاح
د. عز الدين دراغو

³⁰ بريطانيا تتوسع في أدوات التمويل الإسلامي، شبكة الجزيرة الإعلامية، 6/3/2018، أنظر الموقع:

www.aljazeera.net تاريخ الزيارة: 2020/12/20

³¹ Belouafiahmad and Belabes. (2011) "Islamic Finance and the Regulatory Challenge: The European Case", forthcoming, in "Islamic

من الملاحظ أن بريطانيا تصدر الدول غير الإسلامية و العربية في عدد المؤسسات و النوافذ التمويلية الإسلامية و يرجع ذلك للاهتمام بهذا النوع من التمويل في مجاها المالي، إذ بلغ عدد المؤسسات كما سبق ذكره أكثر من 23 مؤسسة اسلامية.

عموما يمكن القول أن ماليزيا و بريطانيا على سبيل المثال من الدول التي حققت نجاحا واضحا باعتماد صيغ التمويل الإسلامي كون هذا الأخير أثبت جدارته في احتواء الازمات المالية و مختلف التقلبات الاقتصادية.

رئيس الملتقى الوطني الافتراضي حول
النظام المالي الإسلامي، أليات التطبيق وفرص النجاح
د. عز الدين دراغو

Economics and Finance European Perspective”, Jonathan Langton and
Cristina Trullols (Ed), IE

Business ,Publishing, Palgrave Macmillan, UK

الخاتمة:

يتميز النظام المالي الإسلامي بأساليبه المتعددة و صيغه المتنوعة التي تميزه عن نظيره في الاقتصاد الوضعي، فهو يتميز بتوزيع المخاطرة، وتجنب بيع الديون، وإلغاء التعاملات الربوية، وتفعيل الاقتصاد الحقيقي، ويعتبر بديلا من أهم البدائل للحد من الأزمات الاقتصادية فهو بذلك يحقق الأمن والاستقرار لمختلف القطاعات الاقتصادية، و قد خلصنا من خلال هذه الورقة البحثية إلى جملة من النتائج و التوصيات نوردتها في:

أ. النتائج:

بناء على ما تمّ التطرق إليه في المحورين المكونين لدراستنا هذه، قمنا بتلخيص النتائج المتوصل إليها في النقاط الموالية:

— يعتبر النظام المالي من خلال التمويل عصب الاقتصاد ومحركه الرئيس لأنه يعمل على استثمار الأموال وتنميتها وتسهيل تداولها.

— يختلف النظام المالي الإسلامي عنه في النظام المالي التقليدي.

— يتميز التمويل الإسلامي بصيغ متنوعة ومتعددة تتسم بالمرونة العالية التي تجعلها تلي مختلف الرغبات التمويلية.

— التمويل الإسلامي حقق نجاحا واسعا من خلال ممارسته لأنشطته وخدماته المختلفة طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

— استطاعت ماليزيا أن تنجح في التمويل و الصيرفة الإسلامية نتيجة الدعم الحكومي وإعداد موارد بشرية مدربة ومؤهلة في هذا المجال.

— تطور التمويل الإسلامي في بريطانيا سار وفق أهداف استراتيجية محددة، و وفق خطط مدروسة استعانت فيها الحكومة بعدد من الخبراء في تخصصات مختلفة.

ب التوصيات:

انطلاقاً من النتائج المتوصل إليها يمكننا تقديم جملة من التوصيات العملية، نوجزها فيما يلي:

— على الحكومات الإسلامية اغتنام فرصة نجاح و انتشار التمويل الإسلامي و العمل على بذل الجهود للنهوض بهذا النوع من التمويل ومنه الترويج للنظام المالي الإسلامي.

— تكييف صيغ التمويل الإسلامي في مجال التجارة الخارجية لدول العالم الإسلامي تصديراً و استيراداً.

— استغلال المصارف الإسلامية في إنشاء المشروعات الاستثمارية التي تؤدي إلى الحد من البطالة والفقر.

— تأهيل الموارد البشرية في البنوك الإسلامية تعمل على تسويق البدائل المختلفة للتمويل الإسلامي.

— ضرورة دعم الحكومات للمصارف الإسلامية في تقديم التسهيلات للمشروعات التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

— العمل على التوسع في تمويل مشروعات الطاقة المتجددة وتكنولوجيا والاستثمار في مشاريع البنية التحتية و رأس المال .

— العمل على تشجيع عقد شراكة بين مؤسسات التمويل الإسلامي والجامعات الرائدة في هذا المجال.

العمل على استحداث أدوات مالية إسلامية جديدة لتطوير الأسواق المالية التي تتعامل بأصول مالية إسلامية .

-العمل على جعل القبول للنظام المالي الإسلامي كنظام واقعي وعملي في العالم المعاصر والعمل على

شرح وتوضيح مفهوم التمويل الإسلامي لغير المسلمين بشتى الوسائل المشروعة خاصة المواقع الإلكترونية

وشبكات التواصل الاجتماعي والتقارير الدورية الصادرة عن المؤسسات المالية الإسلامية.

رئيس الملتقى الوطني الافتراضي حول
النظام المالي الإسلامي، أبحاث التطبيق وفرص النجاح
د. عز الدين دراغو

قائمة المراجع:

- 1_ أحمد طه العجلوني، النظام المالي الإسلامي المعاصر: الإطار النظري وإمكانية التطبيق العملي ، دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 37، العدد 2، 2010.
- 2_ أحمد حافظ عبد العزيز، مدونة البنك الدولي على تويتر، 2019/5/22.
- 3_ أحمد سفر، المصارف الإسلامية العمليات، إدارة المخاطر، والعلاقة مع المصارف المركزية والتقليدية، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 2005.
- 4_ أحمد شعبان محمد علي، البنوك الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية- مصر، الطبعة الأولى، 2010.
- 5_ أحمد مهدي بالوافي، عبد القادر حسين شاشين، التمويل الإسلامي في بريطانيا _ الفرص و التحديات، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب - مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، العدد 3، جدة، المملكة العربية السعودية، 2011_ 1432.
- 6_ العربي مجيدي، محاضرات المالية العامة الإسلامية السنة الثانية علوم إسلامية، جامعة المسيلة.
- 7_ جمال لعمارة، حدة رايس، تحديات السوق المالي الإسلامي، ملتقى دولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات - دراسة حالة الجزائر والدول النامية-، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 21-22: نوفمبر، 2006.
- 8_ حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية أدائها المالي في سوق الأوراق المالية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، 2011.
- 9_ خاطر سعدية، التمويل الإسلامي ومدى فعاليته في معالجة الأزمة المالية العالمية 2008.
- 10_ صالح بن حميد، التأمين التعاوني الإسلامي، مرجع سبق ذكره.
- 11_ صالح صالح، عبد الحميد غربي، الكفاءة الإستخدامية للتمويل الإسلامي، مرجع سبق ذكره.
- 12_ عجيل جاسم النشمي، إعادة التأمين الإسلامي: الحلول والعقبات، مؤتمر وثاق الأول للتأمين التكافلي، الكويت، يومي 19- 20: فيفري، 2006.
- 13_ عبد القادر بودي، ~~النهضة~~ ^{النظام المالي الإسلامي} الملتقى الوطني الافتراضي حول النظام المالي الإسلامي، أبحاث التطبيق وفرض النجاء

د. عز الدين دراغو

- 14_ عبد الله بن عبد المحسن الطريقي، الاقتصاد الإسلامي: أسس ومبادئ وأهداف، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الحادية عشرة، 2009.
- 15_ فتيحة ونوغي، أساليب تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الإسلامي، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جامعة سطيف، 25-28 ماي، 2003.
- 16_ فلاح حسن عدادى الحسين، مؤيد عبد الرحمن، عبد الله الدوري، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان.
- 17_ فليح حسن خلف، البنوك الإسلامية، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد- الأردن، الطبعة الأولى، 2006.
- 18_ فاطمة الزهراء عراب، فتيحة علالي، التمويل الإسلامي كبديل لتمويل التنمية في ظل الأزمة المالية العالمية، ملتقى دولي حول: متطلبات التنمية في أعقاب إفرازات الأزمة المالية العالمية، جامعة بشار، يومي: 28-29 أبريل، 2010.
- 19_ قدي عبد المجيد، عصام بوزيد، التمويل الإسلامي في الاقتصاد، المفهوم والمبادئ، مداخلة في الملتقى الدولي حول: الأزمة المالية الراهنة والبدايل المالية والمصرفية للنظام المصرفي لإسلامي أنموذجا، المركز الجامعي خميس مليانة 5-6 ماي، 2009.
- 20_ محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان- الأردن، الطبعة الثانية، 2000.
- 21_ منذر قحف، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي (تحليل فقهي واقتصادي)، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، الطبعة الثالثة، 2004.
- 22_ يونس صوالحي، لقاء خاص حول الصيرفة الإسلامية في الجزائر، قناة القرآن الكريم الجزائرية، يوم: 2019/02/05.

رئيس الملتقى الوطني الافتراضي حول
النظام المالي الإسلامي: آليات التطبيق وفرص النجاح
د. عز الدين دراعو